اعتبر أن «التغيير بالقوة» يؤدي إلى خراب تصعب السيطرة عليه

السيسي: المنطقة دفعت ثمناً كبيراً نتيجة تدخل الآخرين في شؤونها

«وكالات»: قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إن بلاده «نجت من خطر الانهيار، وتحولها إلى دولة لاجئين»، في أعقاب عام 2011، على غرار دول عدة بالمنطقة لا تزال تعاني من الأزمات والنزاعات، واضطر سكانها للجوء إلى الخارج، وأكد أن «المنطقة دفعت ثمنا كبيرا نتيجة تدخل الآخرين في شؤونها»؛ مشيراً إلى أن «التغيير بالقوة يؤدي إلى خراب تصعب السيطرة عليه».

وشدد السيسي، أمس الأول ، خلال مداخلته بجلسة «المسؤولية الدولية في إعادة إعمار مناطق ما بعد الصراعات»، ضمن فعاليات ثالث أيام النسخة الرابعة من «منتدى شباب العالم»، المنعقدة حالياً في مدينة شرم الشيخ، بجنوب سيناء، على «ضرورة وقف النزاعات والاقتتال في كافة مناطق العالم أولاً، قبل التفكير في مشروعات إعادة الإعمار».

وأعرب الرئيس المصري عن استعداد بلاده للمشاركة بإيجابية لحل الأزمة في اليمن؛ مؤكداً أن «مصر لن تتدخل في شؤون الدول الأخرى؛ لكنها مستعدة دائماً للتعاون من أجل البناء والتعمير»؛ داعياً في الوقت ذاته إلى «عدم تدخل الآخرين في شؤون بلاده».

وتحدث السيسي عن دعم الدولة المصرية لشباب اليمن، قائلاً: «الأكاديمية الوطنية للتدريب، بجانب أي مؤسسة أخرى موجودة بمصر، متاحة للجميع لبناء القدرات»، وأكد أنه جاد في هذا الأمر بقوله: «كلامي ليس دبلوماسياً بسبب المنتدى».

السيسي في منتدى شباب العالم

وبشأن دعم مصر لقطاع غزة، قال السيسي إن «القطاع يحتاج إلى أكثر من 500 مليون دولار لإعادة الإعمار فيه»، مضيفاً: «كنا نتمنى أن نساهم بأكثر من ذلك»، ووجّه بإنهاء مشروعات إعادة الإعمار التي بدأتها مصر قبل عدة أشهر.

وعن إجراءات مكافحة أوضاع الفقر، قال الرئيس السيسي خلال مداخلة أخرى، بجلسة «تجارب تنموية في مواجهة الفقر»، ضمن منتدى الشباب، إن مصر أنفقت نحو 400 مليار دولار على مدار 7 سنوات للخروج من متاهة الفقر.

ووصف السيسي الفقر بأنه «جائحة تدمر الحاضر والمستقبل، وتُدخل الدول في متاهات يصعب الخروج منها».

وبشأن عملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها مصر في عام 2016، قال السيسي: «رغم أن أجهزة الدولة كانت تتحسب لهذا الأمر، قبيل نهاية عام 2016، فإنني راهنت على الشعب المصري، والمرأة المصرية، وقلت إن البرنامج سوف يمر، وسيتحمله المواطنون، وثبت أن تنفيذه كان ضرورياً للغاية»؛ معتبراً أن عدم تنفيذه منذ سنوات، كان سيصبح كارثياً على الاقتصاد المصري.

وأوضح السيسي أن «مصر دولة شابة يعمل بها عشرات الملايين من الشباب، ورأينا أن استمرار العمل خلال جائحة (كورونا)، هو الحل المناسب لمجابهة الجائحة؛ لأننا لسنا دولة غنية تستطيع إعطاء منح بشكل مستمر». واعتبر السيسي مبادرة «حياة كريمة»، نموذجاً ملهماً في التنمية، لافتاً إلى أنها «كانت إحدى أفكار شباب مصر».

ودعا منظمات التمويل الدولية إلى «خفض نسب التكلفة أو الفائدة على الدول الفقيرة»؛ مشيراً إلى أن «60 في المائة من نسبة الفقر في العالم موجودة في أفريقيا»، وأن «الدول الغنية تحصل على تمويل منخفض التكلفة، بينما تحصل الدول الفقيرة على تمويل مرتفع التكلفة، ما يزيد من أعبائها».

من جهتها، قالت سحر الجبوري، مديرة مكتب ممثل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا) بالقاهرة، في كلمتها، خلال جلسة «المسؤولية الدولية في إعادة إعمار مناطق ما بعد الصراعات»، بمنتدى شباب العالم أمس، إن «الرئيس السيسي أول رئيس مصري يطالب المجتمع الدولي بتمويل الوكالة، في خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة».

وأكدت أن «الوكالة تمر بأزمة مالية كبيرة، بسبب عزوف الجهات المانحة عن عملية التمويل، بجانب وجود ضغوط سياسية صعبة، بهدف إنهاء دور الوكالة وتصفيتها، وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين».

وثمّنت الجبوري الدور المصري الداعم للوكالة في شتى المحافل الدولية، بجانب مبادرتها لإعادة إعمار قطاع غزة، معتبرة أن «الدور المصري كان محورياً في وقف الحرب، وتثبيت الهدنة، وفتح معبر رفح لدخول المساعدات الإنسانية وعلاج المصابين».

بينما أشارت مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مصر، ليزلي ريد، خلال كلمتها، إلى أن «الولايات المتحدة تعد المانح الأكبر بالنسبة للإغاثة في العالم؛ حيث استجابت لحوالي 82 أزمة العام الماضي؛ ووفرت الوكالة مليارات الدولارات للمتأثرين بالنزاعات، من خلال توفير الطعام في صورة مساعدة عاجلة للاجئين».

ولفتت ريد إلى أن «الأمم المتحدة وفرت أكثر من 37 مليار دولار للمساعدة الإنسانية في العام الماضي، ولكن الاحتياج أكبر من ذلك بكثير».

الرئيس سعيد قرر مراجعة القانون المحدث للمجلس الأعلى للقضاء

جمعية القضاة التونسيين: نحذر من المساس باستقلال القضاء

قصر العدالة في تونس

«وكالات»: دخل الرئيس التونسي قيس سعيّد في مواجهة مفتوحة مع القضاة، إثر مطالبته بتغيير قانون المجلس الأعلى للقضاء وبإصلاح هذا الجهاز، وبعد توجيهه انتقادات ثقيلة تشكك في استقلالية السلطة القضائية، رأى القضاة أنها تمثل تهديدا لوجودهم ولأمنهم وسلامتهم، ومحاولة لإخضاعهم للسلطة التنفيذية.

فقد حذّرت جمعية القضاة التونسيين،أمس الأول الأربعاء، في بيان تضامني مع المجلس الأعلى للقضاء من «خطورة خطاب التجييش» ضد القضاء والقضاة، والدعوات لحل المجلس الأعلى للقضاء واقتحام مقره والاعتصام فيه.

وأشارت الجمعية إلى أنّ من شأن خطاب التجييش ضد القضاء أن «يهدد السلامة الجسدية والمعنوية للقضاة ويؤذن بالدخول في مرحلة العنف المادي الذي من الممكن أن يطاول القضاة والمحاكم والهياكل المشرفة على القضاء، ويؤدي بالبلاد إلى منزلقات وعواقب خطيرة».

كما نددت الجمعية بالدعوات التي وصفتها بـ«المريبة» لحل المجلس الأعلى للقضاء والاعتصام في مقره لفرض حله بالقوة، مشدّدة على تمسكها باستقلال السلطة القضائية بكافة أصنافها، وبالمكتسبات الدستورية، داعية السلطة التنفيذية إلى «ضمان أمن القضاة والمؤسسات القضائية وتوفير الحماية اللازمة لهم».

وكان سعيّد قد قرر مراجعة القانون المحّدث للمجلس الأعلى للقضاء، مما أثار حفيظة العديد من القضاة الذين اعتبروا قرار الرئيس تدخّلا في الشأن الداخلي للسلطة القضائية، ورفضوا القيام بمشاريع إصلاحية في ظل التدابير الاستثنائية.

والاثنين، جدّد سعيّد هجومه على القضاء، وقال إن «الأمر لا يتعلق بالقضاء والقضاة، بل يتعلق بقضاء مستقل يمكن من تحقيق أهداف الشعب التونسي من حرية وعدالة»، مضيفا أن «ذلك لن يحصل إلا متى توفرت للقضاة كل الإمكانيات والظروف للقيام بمهامهم السّامية، لا أن يكونوا مُشرّعين وهذا ليس بدورهم».

وتابع «نَشرّكهم ونأخذ بآرائهم ونستلهم من حلولهم، لكن لا يمكن أن يكونوا مشرعين للقانون، لا وجود لحكومة قضاة أو دولة قضاة، هم قضاة للدولة التونسية ولا صحة لاستهدافنا لهم، رغم وجود ما يؤكد تورط البعض من الموقوفين في خيانات وارتباطات بدول غربية، وعقوبة ذلك قد تصل الإعدام».

لكن هذه الانتقادات قوبلت بتنديد، كما جوبهت دعوات قيس سعيّد إلى إعادة تشكيل وإصلاح منظومة العدالة في البلاد، بالرفض من قبل عدد من الأجهزة القضائية، في ظل ارتفاع أصوات تنادي بحل المجلس الأعلى للقضاء الذي يواجه بعض أعضائه اتهامات بموالاتهم لأحزاب سياسية.

وفي الفترة الأخيرة، انتقل الصراع السياسي بين الرئيس قيس سعيد وخصومه من مؤسسة البرلمان المجمّدة إلى المؤسسة القضائية، عقب شروع النيابة العامة في فتح ملفات شخصيات سياسية بشبهات فساد، وتحركها ضد عدد من البرلمانيين والسياسيين.

إصابة شخصين إثر هجوم استهدف سيارتين تابعتين لشركة صينية

العراق: تدمير ثلاثة أوكار لـ«داعش» في عمق صحراء الأنبار

«وكالات»: أعلنت وكالة الاستخبارات في وزارة الداخلية العراقية تدمير ثلاثة أوكار لداعش في عمق صحراء الأنبار.

وأوضحت خلية الإعلام الأمني العراقية في بيان – أن «وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية ، تمكنت وفق اعترافات أحد الإرهابيين الملقى القبض عليهم وبدلالته من تدمير ثلاثة أوكار لعصابات داعش الإرهابية كانت تستخدم كملاذ لعناصر داعش الإرهابية ومخزن للدعم اللوجستي من مواد غذائية واحتياطية للعجلات ومحطة للوقود».

وأضاف البيان أن الأوكار التي تم تدميرها شملت وكرا في منطقة معيلة القذف مسافة 100 كيلو في عمق الصحراء عبارة عن اربعة غرف وصالة ومطبخ ومواد المطبخ تم انشاؤها داخل الجبل ليكون الوكر المركزي لهم حيث تم تدميره بدلالة أحد المتهمين، فضلا عن وكر في منطقة جلابات مسافة 150 كيلومترا داخل عمق الصحراء عبارة عن مخزن للدعم للوجستي من مواد غذائية ومحطة وقود عبارة عن براميل لمادة البنزين والدهن تتزود منها العناصر الإرهابية وأسطوانات غاز ومواد احتياطية.

وأشارت الخلية إلى أنه تم تدمير وكر أنشئ ليكون ملاذا لتواجد العناصر الإرهابية في منطقة جلابات يحتوي على مواد غذائية ومواد طبية وافرشة منام مع عبوتين ناسفتين عبارة عن أنبوب مسلكة ، إذ تم تدميرها ومعالجتها من قبل رجال الوكالة إلى جانب تدمير عربة كانت عناصر داعش تستخدمها في إخفاء المخطوفين الذين يقومون بخطفهم والتحقيق معهم داخلها في منطقة مطب وادي اتبل».

من جانب أخر أصيب شخصان من الجنسية السودانية بجروح خطيرة أمس الأول الأربعاء، إثر هجوم مسلح استهدف سيارة تابعة لشركة صينية عاملة في مجال النفط، في محافظة ميسان بجنوب العراق، على ما أفاد مصدر أمني وكالة فرانس برس.

وقال المصدر الذي فضّل عدم الكشف عن هويته إن «موظفين أجنبيين من الجنسية السودانية، يعملان في مجال الحراسة الأمنية لدى شركة سينوبيك الصينية في قضاء المجر الكبير على بعد نحو 30 كلم عن العمارة مركز محافظة ميسان، أصيبا بجروح في هجوم مسلح شنه مجهولون برشاشات كلاشنكوف استهدف سيارتين تابعتين للشركة، كانتا تقلان صينيين أيضاً».

وأضاف أن الجريحين نقلا إلى مستشفى الصدر في العمارة، موضحاً أن «حالتهما خطيرة».

وقبل أقل من شهر تعرض مقرّ شركة «زيبك» الصينية العاملة ضمن حقل نفطي في محافظة ذي قار في جنوب العراق، لهجوم على أيدي مسلحين مجهولين لم يسفر عن إصابات، كما أفاد مسؤولون.

ولم يستبعد حينها مصدر في شركة نفط ذي قار أن تكون «عملية التعرض للشركة عبارة عن ابتزاز من أجل تشغيل أبناء المنطقة».

وتعمل الشركة في حقل حلفاية النفطي في ميسان وفي التنقيب في مناطق أخرى من ضمنها قضاء المجر الكبير منذ العام 2013 فيما تستثمر شركات صينية متعددة في جنوب البلاد في مجالي النفط والغاز.

وتعدّ الصين السوق الأولى لصادرات النفط العراقي إذ تبلغ حصتها حوالي 40 – 44% من تلك الصادرات وبحوالي 800 ألف برميل يومياً.

وقع العراق في ديسمبر عقد مبادئ أولية مع شركة صينية لتطوير مشروع مصفى الفاو الاستثماري في جنوب البلاد «بطاقة 300 ألف برميل باليوم» و«بناء مجمع للبتروكيماويات بطاقة 3 ملايين طن»، وفق وزير النفط إحسان عبد الجبار.

كذلك، أعلنت وزارة النفط العراقية في أبريل عن فوز شركة سينوبيك بعقد تطوير حقل المنصورية الغازي في محافظة ديالى الواقعة في شرق البلاد.

المنظمة تعول على التعاون الكامل من قبل جميع الأطراف

البعثة الأممية: ندعم حكومة بقيادة مدنية للمرحلة الانتقالية بالسودان

«وكالات»: وسط دعوات دولية لدعم عملية الانتقال في السودان، أعلنت بعثة الأمم المتحدة هناك، أن المنظمة ملتزمة بدعم حكومة قيادتها مدنية كهدف نهائي للمرحلة الانتقالية في البلاد.

وأضافت في بيان، امس الأول الأربعاء، حول المشاورات الخاصة بعملية سياسية في البلاد، أنها تعول على التعاون الكامل من قبل جميع الأطراف ولا سيما السلطات لتهيئة مناخ ملائم لهذه المشاورات.

وأكدت بدء العملية التي تم إطلاقها بمشاورات مع الجهات المعنية.

كما أشارت إلى أن ذلك يشمل الإنهاء الفوري لاستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين ومحاسبة مرتكبيه والحفاظ على حقوق الإنسان للشعب السوداني وحمايته، وفق البيان.

وشددت على أن البعثة ستعمل مع جميع الجهات الفاعلة لتطوير عملية شاملة يمكن أن تؤدي إلى توافق حول السبيل نحو انتقال ديمقراطي كامل بقيادة مدنية.

المبعوث الأممي إلى السودان فولكر بيرتس

كذلك لفتت إلى أن العملية التي أطلقتها بعثة يونيتامس ستبدأ بمشاورات أولية مع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة والجهات السياسية الفاعلة وشركاء السلام والحركات المسلحة والمجتمع المدني ولجان المقاومة والمجموعات النسائية والشباب.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قد دعا الجمعة الماضي، إلى الحوار بين السودانيين، مشدداً على التزام المنظمة الدولية بدعم الفترة الانتقالية حتى الوصول للانتخابات، مؤكداً على ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة مدنية.

وفي بيان مشترك، أكدت السعودية والإمارات وأميركا وبريطانيا، دعم المبادرة الأممية للحوار في السودان، داعياً الأطراف السودانية لاغتنام الفرصة لاستعادة العملية الانتقالية.

وأشار البيان إلى تطلعه أن تنتهي المبادرة الأممية في السودان بانتخابات ديمقراطية، مشدداً على وقوفه مع تطلعات الشعب السوداني بتحقيق الاستقرار والحرية والازدهار.

كما حضت الخارجية الأميركية جميع الأطراف السودانية على اغتنام فرصة الحوار، مشيرة إلى أنها تتطلع إلى انتهاء مهمة البعثة الأممية في السودان بإجراء الانتخابات.

يذكر أنه منذ استقالة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك في الثالث من يناير ، والدعوات الدولية تتواصل من أجل الإسراع بتشكيل حكومة مدنية في أقرب وقت، تمهد لاحقا لإجراء انتخابات في البلاد، وفقاً لما نصت عليه الوثيقة الدستورية لعام 2019.

سوريا: مقتل 11 «داعشياً» وإصابة 20 آخرين بضربات جوية روسية

«وكالات»: وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقتل 11 عنصراً في تنظيم «داعش» خلال الساعات الفائتة، جراء الضربات الجوية التي نفذتها طائرات حربية تابعة لسلاح الجو الروسي على مواقع انتشار التنظيم في البادية السورية، وتحديداً بادية السخنة وتدمر شرقي حمص وبادية دير الزور.

وطال القصف الجوي الروسي مغر وكهوف يتوارى فيها عناصر التنظيم هناك، كما تسببت الغارات المكثفة أيضاً خلال الساعات الفائتة بإصابة نحو 20 آخرين بجراح متفاوتة، بعضهم في حالات خطرة.

يذكر أن المرصد السوري أحصى أكثر من 229 ضربة جوية نفذتها المقاتلات الروسية على البادية السورية منذ مطلع يناير الجاري.

وبذلك بلغت حصيلة الخسائر البشرية خلال الفترة الممتدة من 24 مارس 2019 وحتى يومنا هذا وفقاً لإحصائيات وتوثيقات المرصد السوري، 1631 قتيلا من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، من بينهم 3 من الروس على الأقل، بالإضافة لـ165 من الميليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية، قتلوا جميعاً خلال هجمات وتفجيرات وكمائن لتنظيم «داعش» في غرب الفرات وبادية دير الزور والرقة وحمص والسويداء وحماة وحلب.

كما وثّق المرصد السوري مقتل 4 مدنيين عاملين في حقول الغاز والعشرات من الرعاة والمدنيين الآخرين بينهم أطفال ونساء في هجمات التنظيم، فيما وثق المرصد كذلك مقتل 1128 من التنظيم، خلال الفترة ذاتها خلال الهجمات والقصف والاستهدافات.